مجلس الوزراء يوافق على إطلاق التأمين الزراعي ويناقش رفع تعويضات القضاة واستلام محصول القمح

محمد لـ«الوطن»: تفعيل التأمين الزراعي يشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي

الوطن

وافق مجلس الوزراء على إطلاق مشروع التأمين الزراعي من خلال التأمين الإلزامي على الزراعات المحمية بهدف تغطية الخسائر الكلية أو الجزئية التي تتعرض لها بما فيها تكاليف إنشاء البيت البلاستيكي والمزروعات بداخله كذلك تعويض الضرر الناتج عن البرد والصقيع والعواصف والزوابع والزلازل والبراكين والانهيارات الأرضية والفيضانات والتنين البحري.

وناقش المجلس في جلسته الأسبوعية اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس عدداً من الصكوك التشريعية المقترحة من وزارة العدل وذلك بهدف تحسين الوضع المعيشي للقضاة ورفع قيمة التعويضات الممنوحة لهم بما يتناسب مع الأعمال الإضافية والمسؤوليات التي يقومون بها إضافة إلى زيادة واردات الصندوق المشترك للقضاة ومحامي الدولة بما يشكل دعماً حقيقياً لهم بمن فيهم القاضي المتقاعد أو المسرّح صحياً.

وأكد المهندس عرنوس على جميع الوزارات المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطط المعتمدة وإعداد تقارير تتبع دورية عن مراحل تنفيذ المشروعات والإجراءات المتخذة لتذليل أي عقبات بما يضمن وضع جميع المشروعات بالخدمة وفق البرامج الزمنية المحددة بفحص تجهيزات الطاقة المتجددة وفقاً للمواصفات القياسية ومتابعة وآليات تسعير عمليات التحليل وفق النوع والمواصفة والجودة بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه التجهيزات وتحقيقها للأهداف المرجوة منها وحماية المواطن والاقتصاد الوطني.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

التأمين يخفف مخاطر العمل

وأوضح وزير المالية الدكتور كنان ياغي في تصريح للصحفيين عقب الجلسة أن المشروع مهم لكونه يحقق الاستقرار بالعملية الزراعية من خلال تخفيف المخاطر المرافقة للعمل بالقطاع الزراعي كما سيكون له أثر إيجابي في التوسع بالمساحات المزروعة نتيجة زيادة القدرة الاقتراضية للفلاح من المصارف نتيجة وجود بوليصة بذل أقصى الجهود لاستلام المحصول وتذليل أي عقبات وتقديم التسهيلات للمزارعين وطلب من الجهات المعنية عدم منح أي تصريح لنقل الأقماح خلال فترة الاستلام إلا إلى المراكز المحددة للاستلام بما يؤمّن الحفاظ على المحصول وعدم هدر أو تهريب أي حبة قمح.

ولفت المجلس إلى جهود وزارة النفط وأهمية وضع بئر زملة المهرا في الخدمة وشدد على أهمية متابعة الاستثمار الأمثل للموارد الجيولوجية من خلال الكوادر الوطنية والتوسع بعمليات الحفر والاستكشاف بما يحسن الإنتاج الوطني من المشتقات النفطية ويسهم بدخول كميات إضافية تعزز الواقع الحالي كذلك التوسع بزراعة النخيل في المناطق الملائمة وفق خطة مدروسة سنوياً لتأمين جزء من حاجة السوق المحلية من التمور وتخفيف فاتورة استيراد المادة.

وطلب المجلس من المجالس المحلية والمحافظين اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر للحفاظ على سلامة مرتادي الأنهار والبحيرات للحد من حوادث الغرق مع حلول فصل الصيف.

واستعرض المجلس مذكرة حول المخابر المختصة بفحص تجهيزات الطاقة المتجددة وفقاً للمواصفات القياسية ومتابعة وآليات تسعير عمليات التحليل وفق النوع والمواصفة والجودة بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه التجهيزات وتحقيقها للأهداف المرجوة منها وحماية المواطن والاقتصاد الوطني.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

التأمين يخفف مخاطر العمل

وأوضح وزير المالية الدكتور كنان ياغي في تصريح للصحفيين عقب الجلسة أن المشروع مهم لكونه يحقق الاستقرار بالعملية الزراعية من خلال تخفيف المخاطر المرافقة للعمل بالقطاع الزراعي كما سيكون له أثر إيجابي في التوسع بالمساحات المزروعة نتيجة زيادة القدرة الاقتراضية للفلاح من المصارف نتيجة وجود بوليصة تأمين على المشروع الزراعي.

ولفت وزير المالية إلى أنه تم تشكيل لجنة من وزارتي الزراعة والمالية واتحاد الفلاحين الذي كان شريكاً في هذا المشروع وتمت دراسة كل الجوانب الفنية المتعلقة بالتأمين الزراعي وتم الاتفاق على إطلاق التأمين الزراعي على الزراعات المحمية «البيوت البلاستيكية» كمرحلة أولى وسوف تتبعها مشاريع تأمينية أخرى كمحصول البطاطا إضافة إلى تأمين المواشي.

وأضاف الوزير ياغي: بالنسبة للتأمين الزراعي على المحميات الزراعية تمت دراسة قيمة البوليصة بناء على دراسات إحصائية تمتد لـ١٢ عاماً سابقة من خلال معرفة حجم الأضرار التي تعرضت لها البيوت البلاستيكية، ومبالغ التعويضات التي أنفقت مشيراً إلى أن تسعير بوليصة التأمين انطلق من مبدأ عدم الربح وذلك بهدف تعزيز دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي وحمايته من المخاطر.

٥ملايين ليرة لكل بيت بلاستيكي

وأوضح وزير المالية أنه تم الاتفاق على تعويض الفلاح لحدود ٥ ملايين ليرة سورية للبيت البلاستيكي الواحد، مضيفاً إنه تشجيعاً من الحكومة لإطلاق التأمين الزراعي ستقدم وزارة المالية دعماً للقسط الخاص ببوليصة التأمين الزراعي والبالغ ٣٤ ألف ليرة سورية بنسبة ٧٠ بالمئة في السنة الأولى وبالتالي لن يتجاوز القسط ١٥٠٠٠ ليرة سورية للبيت البلاستيكي الواحد وستتحمل الخزينة ٥٠ بالمئة في السنة الثانية و٢٥ بالمئة في السنة الثالثة.

وأكد الوزير ياغي أن التعويضات المالية للزراعات المحمية والمؤمنة سيتم تأمينها من شركة التأمين المعنية أما بالنسبة للزراعات خارج منظومة التأمين الزراعي فسيتم تعويضها من صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية التابع لوزارة الزراعة.

زيادة اللصيقة القضائية

بدوره قال وزير العدل القاضي أحمد السيد القاضي لا ينتهي عمله مع نهاية ساعات الدوام الرسمي إضافة إلى قيامه بعمله على قوس المحكمة وفي النيابات العامة وعليه عبء كبير بدراسة القضايا والبت بها وانطلاقاً من ذلك تم طرح مشاريع على مجلس الوزراء ومناقشتها وأهمها زيادة اللصيقة القضائية التي كانت عبارة عن ٢٠٠ ليرة سورية لتصبح ألفي ليرة سورية وزيادة طبيعة العمل القضائي بنسبة جيدة جداً تحقق تحسناً واضحاً وملموساً في معيشته.

وأكد وزير العدل أن هناك اهتماماً كبيراً من السيد الرئيس بشار الأسد رئيس مجلس القضاء الأعلى بهذا المرفق لأهمية القضاء في المجتمع لافتاً إلى ما يسعى إليه القضاء في تحقيق العدالة والنزاهة.

التأمين يخفف العبء على المزارع

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد أن مشروع التأمين الزراعي جاء بهدف تعويض جميع المزارعين في حالة وقوع الكوارث الطبيعية، وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة القائم على التكافل بين الخطر الجيد والخطر الرديء، وبما يخفف العبء على المزارع من خلال انخفاض قسط التأمين بفعل الأعداد الكبيرة، وهو يتضمن التعويض عن مختلف الكوارث الطبيعية كالصقيع والتنين البحري والعواصف وسواها، وتتولى المؤسسة العامة السورية للتأمين هذا المنتج التأميني الجديد.

وأضاف: إن المشروع يعتبر من أهم الوسائل لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع الزراعي من خلال كونه أحد أنواع وثائق التأمين التي تهتم بنقل المخاطر من المزارع إلى شركة التأمين مقابل قسط محدد، وتتمثل أهم هذه المخاطر بعوامل الطقس والتقلبات المناخية كالجفاف والصقيع والحرائق والآفات والأمراض الزراعية وغيرها، كما يدخل ضمن مفهوم التأمين الزراعي تأمين الثروة الحيوانية (المواشي، النحل، مزارع الأسماك)، ومن المؤكد أن للتأمين الزراعي الكثير من الفوائد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إضافة إلى الفائدة الأساسية المتمثلة في دعم وحماية القطاع الزراعي، حيث يمنح التأمين الزراعي درجة من الطمأنينة لدى المزارعين من المخاطر التي قد تواجههم لكونه وسيلة لتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر فيما لو تحققت، كما أن تفعيل التأمين الزراعي قد يعتبر عاملاً مشجعاً على الاستثمار في مجالات القطاع الزراعي المختلفة ما دام هناك غطاء تأميني يكفل لهم تعويض الخسائر التي قد يتعرضون لها وبكلف بسيطة، ما يشكل عامل دعم للاقتصاد الوطني من خلال تنمية القطاع الزراعي وتطويره ويساهم في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة عن الخسائر التي قد يتعرض لها المزارعون نتيجة الأضرار التي قد تلحق بمحاصيلهم الزراعية، وكذلك تخفيف هجرة المزارعين إلى المدن، وما لهذا الأمر من أهمية كبيرة اقتصادية واجتماعية، خاصة في هذه المرحلة.

الحكومة تساعد

وأوضح محمد أن القسط السنوي للبيت البلاستيكي الواحد ٣٤٠٠٠ ليرة ، تضاف إليه مصاريف إدارية للمؤسسة العامة السورية للتأمين حدها الأقصى ١٥ بالمئة من هذا القسط، وتدعم الحكومة القسط الإجمالي بنسبة ٧٠ بالمئة في السنة الأولى و٥٠ بالمئة في السنة الثانية، و٢٥ بالمئة في باقي السنوات، مؤكداً أن التأمين الزراعي للبيوت البلاستيكية هو خطوة أولى فقط، ومن المهم جداً البدء بها وتطويرها، إذ إن التأمين يشكل حلاً مثالياً لمختلف الأزمات من خلال التكافل المحسوب على أسس رياضية، وعبر التاريخ وفي مختلف الأزمات كان الاعتماد على الذات هو أهم الحلول للخروج من الأزمات، والتأمين (التكافل) هو أهم أشكال الاعتماد على الذات.

وأشار محمد إلى أن البدء بتأمين البيوت البلاستيكية هو دون الطموح بكثير، حيث كان الهدف أغلب المحاصيل إلا أنه من الجيد البدء والبناء على هذه التجربة، حيث لم تساعد الإحصائيات المتوفرة على البدء ببعض المحاصيل المهمة، عدا كون هذه التجربة جديدة فهذا يجعل من الماضي بخطوات متأنية ومحسوبة بدقة ضمانة للنجاح والاستمرارية.

وزير العدل: القاضي لا ينتهي عمله مع نهاية ساعات الدوام الرسمي

وزير المالية: البيوت البلاستيكية مرحلة أولى وسوف تتبعها مشاريع تأمينية أخرى

هل انتهى زمن غش البطاريات والألواح الشمسية؟

أول مخبر خاص لاختبار اللواقط الشمسية والبطاريات

مدير عام بحوث الطاقة لـ«الوطن»: خلال ٦ أشهر سيتم ضبط سوق اللواقط الشمسية

عبد الهادي شباط

مع توالي ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء وارتفاع الطلب في السوق على اللواقط الشمسية والبطاريات، تتسع مساحة الشك بمواصفات هذه التجهيزات (اللواقط والبطاريات) ومن يضمن هذه المواصفات خاصة أن الكثير من المواطنين اعتبروا أن معظم التجار والموردين (بيسترخصوا) ومعظم توريداتهم رديئة.

ولمتابعة الموضوع أكثر اتصلت «الوطن» بمدير عام مركز بحوث الطاقة يونس علي الذي توقع أن يتم ضبط السوق خلال ٦ أشهر بعد منح الاعتمادية لمخبر خاص بريف دمشق (صحنايا) إضافة لمخبر خاص آخر في اللاذقية يتوقع بدء العمل به قريباً وذلك على التوازي لتفعيل التفاهمات بين مركز بحوث الطاقة والمديرية العامة للجمارك حول سحب عينات من أي توريدات للواقط الشمسية والبطاريات وإرسالها للمخبر للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات، مبيناً أنه مع بدء تفعيل هذه التفاهمات وسحب العينات واختبارها بدأ الكثير من الموردين بالتحرز والتحوط لعدم وقوعهم في المخالفات.

واعتبر علي أن ارتفاع كلف تأسيس هذا النوع من المخابر التي تصل لحدود ٢٠ مليار ليرة هو ما دفع المركز للابتعاد عن إحداث مراكز تابعة له وفتح المجال أمام القطاع الخاص على الاستثمار بذلك وإحداث مخابر مقابل منح الاعتمادية من المركز ضمن معايير وشروط يحددها المركز.

كما بيّن أن الاختبارات على اللواقط والبطاريات لن تقتصر فقط على التوريدات من الخارج وإنما سيكون هناك آلية عمل مع وزارة الصناعة تتيح اختبار اللواقط والبطاريات المنتجة محلياً بما يضمن التقيد بالمواصفات القياسية.

وفي تصريح سابق لمدير في وزارة الكهرباء قدر فيه ما بين ٤٠-٥٠ بالمئة من اللواقط الشمسية (ألواح الطاقة) المعروضة في السوق مجهولة المواصفات وأدخلت للبلد من دون علم مركز بحوث الطاقة، وهو بخلاف الآلية المتفق عليها مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لجهة عدم منح أي إجازة استيراد للواقط الشمسية إلا بعد عرضها على مركز بحوث الطاقة لتحديد المواصفات الفنية المسموح بها، وبناء عليه فإن هذه اللواقط إما أنها تدخل بطرق غير شرعية أو من خلال إجازة استيراد لكنها لم تعرض على مركز بحوث الطاقة، وفي المحصلة لا يمكن الحكم عليها إن كانت مغشوشة أو مخالفة أو أنها ذات مواصفات جيدة لأن ذلك يحتاج لإجراء اختبارات.

> كلفة إنشاء المركز ٢٠ مليار ليرة

بينما قدر مدير عام المركز أن هناك حاجة لأكثر من ٣ مخابر لتوزيعها على المعابر الأساسية في المينا والمنافذ البرية في معبر نصيب وجديدة لسرعة إنجاز الاختبار للعينات من اللواقط الشمسية المدخلة عبر هذه المنافذ.

وعن تقدير حاجة السوق المحلية من اللواقط الشمسية بين أنه لا تقديرات دقيقة حول ذلك لكن يتوافر لدى مركز البحوث عدد اللواقط التي وردت في إجازات الاستيراد والتي قد تكون نفذت بشكل كامل أو نسبي، وفي العام الماضي ورد إجازات استيراد للمركز تشتمل على طلبات لتوريد نحو ٤٥ ألف لاقط شمسي لكن يتوقع أن يرتفع الطلب على لوازم الطاقات البديلة خلال المرحلة المقبلة بعد زيادة التوجه في الاعتماد على توفير الطاقة عبر الطاقات المتجددة لذا لابد من تحديث آليات التدقيق وتحديد المواصفات لمستلزمات هذه العملية وتأمين المخابر اللازمة لفحص العينات ووضع آليات صحيحة لضمان عدم حدوث تجاوزات أو حالات استغلال ومتاجرة بحاجة الناس لمثل هذه المستلزمات.

١٠٠ ألف طن كمية القمح المسوق حتى الآن

الخليف لـ«الوطن»: فلاحو الحسكة يواجهون صعوبات بإيصال القمح إلى مراكز الدولة ويرفضون بيعه لميليشيا «قسد»

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح لـ«الوطن» أن إجمالي الكميات المسوقة من مادة القمح في كافة المحافظات السورية بلغت حتى تاريخه حوالي ١٠٠ ألف طن، لافتاً إلى أن ذروة التسويق ستكون منذ منتصف الشهر الحالي فما بعد.

وأكد الخليف أن نسبة التسويق الأكبر كانت من محافظة حماة حيث بلغت الكميات المسوقة من المحافظة حتى تاريخه بحدود ٧٠ ألف طن، على حين أن النسبة الأقل المسوقة كانت من محافظتي السويداء والقنيطرة حيث لم يتم تسويق القمح من محافظة السويداء أبداً حتى تاريخه ومن محافظة القنيطرة تم تسويق كمية قليلة جداً لا تتجاوز ١٥ طناً، وتوقع أن تتجاوز الكمية المسوقة من القمح بالكامل للموسم الحالي ٥٠٠ ألف طن وذلك وفقاً للمعطيات المتوافرة.

وعن الصعوبات التي تعترض عملية التسويق، بين أن هناك تسهيلات كاملة تقدم للفلاحين من حيث تأمين أكياس الخيش في الوقت المحدد وصرف أثمان الأقماح المسلمة في الوقت المحدد والذي يتم خلال أسبوع كحد أقصى، مع رفع نسبة الأجرام والشوائب المقبولة للموسم الحالي لحدود ٢٣ بالمئة كحد أقصى بدلاً من ١٨ بالمئة كما كانت في الموسم السابق وتم تعديل النسبة بناء على طلب الفلاحين.

أما عن التسويق من المناطق الخارجة عن السيطرة مثل بعض مناطق الحسكة، فأوضح الخليف أن مليشيا «قسد» تحاول منع الفلاحين من تسويق إنتاجهم من القمح إلى مراكز الاستلام الحكومية وتحاول الضغط عليهم من أجل شراء المحصول منهم، بعد أن حددت سعر شراء كيلو القمح من الفلاح في المناطق التي تسيطر عليها بسعر ٢٢٠٠ ليرة، لكن الفلاحين في الحسكة يرغبون بتسليم إنتاجهم إلى مراكز الاستلام الحكومية ويرفضون بيعه إلى «قسد» لذا يقومون بسلك الطرق الترابية ويواجهون صعوبات من أجل إيصال إنتاجهم إلى مراكز الاستلام الحكومية.

وأشار إلى أنه رغم محاولات «قسد» منع الفلاحين من تسويق إنتاجهم في محافظة الحسكة إلا أن الكمية المسوقة من المحافظة بلغت حتى تاريخه بحدود ٧٠٠ طن، مبيناً أن التسويق يتم إلى مركزي استلام في المحافظة يقعان في المناطق الواقعة تحت السيطرة، وأنه لولا منع مليشيا «قسد» الفلاحين لوصلت الكمية الكلية المتوقع تسويقها إلى ٤٠٠ ألف طن تقريباً، بينما هي الآن بحدود ١٠٠ ألف طن فقط.

وختم بالقول إن الفلاحين الذين لا يستطيعون تسويق إنتاجهم إلى المراكز الحكومية في الحسكة يفضلون الاحتفاظ بإنتاجهم في منازلهم، لافتاً إلى أن الاتحاد العام للفلاحين أعطى توجيهات لفلاحي الحسكة بالاحتفاظ بإنتاجهم في منازلهم وعدم بيعه لـ«قسد» وأن يحاولوا التسويق للمراكز الحكومية بأي طريقة.

عن مشاكل الشحن والمعاملة في دول الجوار

ما يحدث للبضائع السورية على الحدود والمعابر يستوجب تطبيق المعاملة بالمثل وهذا برسم الحكومة السورية

طلال ماضي

ما زالت شركات الشحن السورية تعاني حرمانها الوصول إلى أماكن تفريغ البضائع، وما صدر من قرارات عراقية قبل ثلاثة أشهر للسماح للشاحنات السورية بالدخول إلى العراق وتفريغ بضائعها لم ينفذ إلا على الورق، وهذا ما أرغم الشركات السورية على المطالبة بالمعاملة بالمثل مع شركات النقل العربية للدول المجاورة.

الياس داود مدير الجمعية السورية للشحن والإمداد قال في تصريح لصحيفة «الوطن» إن عدد الشاحنات في سورية ٣٠ ألف شاحنة يعمل منها بشكل فعلي اليوم ٧٠ بالمئة إضافة إلى ٥٠٠ برّاد وطارتين، ويعتبر أسطول الشحن السوري من أكبر الأساطيل في المنطقة وقال: «عندما يكون الشحن بخير تكون أسعار البضائع بخير».

وأشار داود إلى تراجع الاستيراد والتصدير كثيراً خلال الـ ١٥ شهراً الماضية بسبب العقبات التي تسبب بها القراران ١٠٧٠/١٠٧١ المتعلقان بتمويل المستوردات وتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير، لافتاً إلى أن سعر الصرف بعد القرارين ضُبط لكنه حول المعادل العام من القطع الأجنبي إلى السلعة، حيث خف وجود السلع في الأسواق وخفت الحركة التصديرية.

واعتبر داود أن هناك مغالطة في المفاهيم حول وكيل الشحن، فهو ليس مصدراً ولا مستورداً ويعامل معاملة المصدر والمستورد بموضوع تعهد قطع التصدير، وإذا أراد اليوم تسديد ثمن الشحنة (جزء منها يذهب إلى خزينة الدولة، وجزء يحول إلى ثمن البضاعة) لا يمكنه نقل الأموال ولا تحويلها عبر شركات الصرافة بأكثر من مليون ليرة بالليوم، ولا يمكنه سحب أكثر من ٥ ملايين ليرة من البنوك في اليوم، ونحن نتحدث عن تسديد ثمن البضائع.

أحد أصحاب شركات الشحن دعا إلى المعاملة بالمثل بالنسبة للشحن الخارجي، وعدم السماح لشركات شحن الدول المجاورة بالدخول إلى سورية والتجول فيها من دون رسوم، بينما الشاحنات السورية ممنوع عليها الدخول، وفي حال سمح لها تدفع رسوماً مرتفعة.

وأشار مجموعة من أصحاب الشاحنات إلى الإجراءات المتخذة بحقهم في حال ضبط مواد ممنوعة على الرغم من وجود صاحب البضاعة، والإجراءات المتخذة بحق أصحاب الشاحنات تطول على الرغم من حجز البضاعة وصاحبها.

وحول المعاملة بالمثل مع دول الجوار بين الدكتور المحامي بشير بدور في تصريح لـ«الوطن» أن مبدأ المعاملة بالمثل هو مجموعة من الإجراءات القسرية تتخذها دولة تجاه دولة نتيجة الخلل في البروتوكولات والاتفاقيات، وهي إجراءات سنها القانون الدولي.

وأشار بدور إلى أن مشاهد البضاعة السورية على الحدود والمعابر وخاصة الغذائية والضرر الذي يلحق بها جراء نقل البضاعة من الشاحنات السورية إلى الشاحنات العراقية أو الأردنية مضرة بالتجارة السورية ونضعها برسم الحكومة السورية، وشركات الشحن محقة في طلبها التعامل بالمثل.